

الانتهاكات الصارخة والمستمرة لحقوق الإنسان في السودان

يستعري كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ونظرة للدراسات النسوية، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ومنظمة "أري" لحقوق الإنسان، انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الانتهاكات الصارخة والمستمرة لحقوق الإنسان في السودان.

نشعر بقلق عميق إزاء القضايا المحيطة باستقلال جنوب السودان والتي لم تحسم بعد، بما فيها قضايا تعيين الحدود والتجارة عبرها، والتي تؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني الخطير في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الحدوديتين ومنطقة أبيي.

كما نود أيضاً أن ننبه إلى خطر منع حكومة السودان للمنظمات غير الحكومية الدولية من الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع المسلح الحدودي في تلك المناطق، مما أسفر عن التقييد الشديد لإمكانية رصد حالة حقوق الإنسان في هذه الولايات، في الوقت الذي مازال فيه اللاجئون الوافدون إلى جنوب السودان من الولايتين الحدوديتين يفيدون باستمرار القصف الجوي للقري، فضلاً عن مزاعم بالعثور على أسلحة محرمة دولياً مثل القنابل العنقودية، وذلك في مناطق مدنية تعرضت للقصف من قبل القوات الحكومية. حيث اضطر نحو ٤٠٠٠ مدني في المنطقة إلى الفرار لمخيمات اللاجئين في جنوب السودان في الآونة الأخيرة، بعدما ازدادت حدة التوترات بين دولتي السودان في أبريل/ نيسان في منطقة هجليج الغنية بالنفط.

لقد أضحي في الواقع حوالي ٦٦٥٠٠٠ شخصاً إما من النازحين داخلياً أو من المتضررين بشدة جراء النزاع الدائر في هاتين الولايتين، وذلك وفقاً لأحدث التقديرات.

كان لهذا العنف المستمر نتيجة إضافية وهي منع المزارعين من زراعة محاصيلهم لمدة موسمين. ومن ثم تفاقت مشكلة نقص الغذاء، والناجمة أيضاً عن القوانين الجديدة التي أقرتها حكومة السودان بحظر كافة أشكال التجارة في جميع المناطق الحدودية. فقد خلقت هذه السياسات حظراً غذائياً فرضته الحكومة السودانية على ولاية جنوب كردفان، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال، بما يشكل انتهاكاً لالتزامات السودان بحماية مواطنيها.

علاوة على ذلك، فرضت الحكومة قيوداً على دخول وكالات الإغاثة، بما يحول دون تقديم الإغاثة الإنسانية إلى آلاف الأشخاص المحاصرين في المناطق الحدودية بسبب القتال بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الشمال، ومن ثم واجه مئات الآلاف من السودانيين في هذه الولايات مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي مع دخول النصف الثاني من عام ٢٠١٢، وفقاً لما أوردته شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعات التابعة لوكالة المعونة الأمريكية.

هذا ويستمر العنف في دارفور على نحو مماثل، حيث هاجمت إحدى الميليشيات في أوائل أغسطس/ آب ٢٠١٢ مخيم كساب للنازحين داخلياً، وقامت بنهب المنازل والأسواق وارتكاب العديد من جرائم القتل خارج نطاق القانون، كما أُجبر جميع سكان المخيم -حوالي ٢٥٠٠٠ شخص، وفقاً لبيانات الأمم المتحدة- على الفرار إلى البراري، حيث يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في انعدام أي مأوى.

لم تُجر أي تحقيقات جديّة في هذا الصدد، كما لم توضع أي استراتيجيات لحماية النازحين داخلياً، ولم يتحدد بعد العدد الإجمالي للمصابين والقتلى من بين النازحين داخلياً. إذ من الواضح أن منطقة دارفور لا تزال غير مستقرة وتعج بالاستقطابات القبلية والعرقية بعد عقد من النزاع.

نعرب أيضاً في هذا السياق عن قلقنا المتزايد بشأن الحملة القمعية شديدة الوطأة التي شنتها الحكومة ضد المظاهرات السلمية في الأشهر الأخيرة في العديد من المدن في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك العاصمة الخرطوم. فمنذ عشرة أشهر، وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ تحديداً، احتج طلاب وطالبات جامعة الخرطوم في العاصمة تضامناً مع أهالي المناصير الذين هُدمت منازلهم ودُمرت سبل عيشهم جراء مشروع أقامته الحكومة لبناء سد على أراضيهم؛ وردت الشرطة على هذه الاحتجاجات بمهاجمة مساكن الطلبة ليلاً ونهب غرفهم، وضرب واعتقال ٧٠ طالباً.

هذا وقد تطور في الآونة الأخيرة الاستياء المتزايد بين الطلاب السودانيين والطالبات السودانيات جراء رفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية والوقود إلى موجات من المظاهرات الشعبية في منتصف يونيو/ حزيران ٢٠١٢، للمطالبة بتغيير النظام وإتاحة المزيد من الحريات. وردت السلطات السودانية على مطالب المتظاهرين بالقمع مرة أخرى، بما في ذلك حملات من الاعتقالات التعسفية نالت الطلاب والطالبات وقادة الشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان وناشطي المجتمع المدني والناشطين السياسيين وقادة المعارضة.

فقد أُلقي القبض بالفعل على عدد يقدر بألف وخمسمائة متظاهر، وأفادت تقارير بتعرض المحتجزين في كثير من الأحيان للتعذيب وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة أثناء احتجازهم من قبل جهاز الأمن القومي السوداني. وتلجأ الشرطة السودانية وقوات الأمن إلى ضرب المحتجين والتحرش بهم في كثير من الأحيان من أجل قمع المظاهرات، كما تستهدف بالاعتداء الجنسي واللفظي المظاهرات من النساء، اللاتي يلعبن دوراً رئيسياً في حشد الناس. وقد اعتُقلت أكثر من ١٠٠ متظاهرة في هذا السياق من بينهن ١٤ امرأة من المدافعات عن حقوق الإنسان احتجزن لمدة شهرين.

شمل الاستخدام المتزايد للقوة المفرطة من جانب الشرطة السودانية ضد التظاهرات استخدام الهراوات لضرب المتظاهرين والمظاهرات والرصاص المطاطي وإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع من مسافة قريبة، كما تم استخدام الذخيرة الحية في بعض الحالات ضد المتظاهرين. وقد وصل هذا الاستخدام المفرط للقوة إلى حدود قصوى جديدة حيث تم قتل عشرة أشخاص على الأقل، معظمهم من طلاب المدارس الثانوية، وذلك عندما فتحت الشرطة النيران الحية على المتظاهرين في نيالا جنوبي دارفور الذين خرجوا إلى الشوارع في ٣١ يوليو/تموز احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف المعيشة الأخرى. كما أطلقت الشرطة أيضاً طلقات رشاشات ثقيلة في الهواء، مما أدى إلى إصابة عدد من المدنيين في منازلهم.

إن ثقافة الإفلات من العقاب تسود في السودان، ومن ثم لم تتخذ الحكومة أي إجراء لمساءلة أفراد الشرطة أو قوات الأمن التابعة لها وتحميلها مسؤولية هذه الجرائم، بل تستمر في حماية أفراد هذه القوات من الملاحقة والعقاب.

وكما هو الحال بالنسبة لحرية التجمع في السودان، فإن حرية التعبير تتعرض لهجوم مستمر من قبل السلطات السودانية. حيث تستمر أجهزة الأمن الوطني في القيام بدورها الرقابي والممتد لسنوات طويلة، بل بدأت في وقت مبكر من عام ٢٠١٢ في مصادرة الصحف بعد طباعتها وذلك لإيقاع خسائر مالية أكبر على الصحف، وفرض ثقافة الرقابة الذاتية.

أغلقت أجهزة الأمن الوطني في ٢ يناير/كانون الثاني جريدة رأي الشعب، وهي جريدة معارضة سودانية تابعة لحزب المؤتمر الشعبي، وذلك بعد أشهر قليلة من استئناف نشرها مرة أخرى بعد هجوم سابق عليها. وبالمثل، أغلقت صحيفة ألوان في ١٣ يناير/كانون الثاني بموجب المادة ٢٤ من قانون الأمن الوطني. علاوة على ذلك، تم احتجاز صحفيون ونشطاء الإنترنت وبعض مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي والمدونين، وتعرضوا للتعذيب والمضايقات، ومن بينهم فيصل محمد صالح، وهو صحفي ومدافع عن حقوق الإنسان اعتقل للمرة الأولى في ٨ مايو/أيار واحتجز لعدة ساعات كل يوم لمدة أحد عشر يوماً متتاليًا.

وقد تم منع ما لا يقل عن ١٨ كاتبًا وصحفيًا آخرين من النشر، وحتى الآن يُحظر على الصحف بشكل عام مناقشة مواضيع حساسة مثل ما يخص الرئيس والحركات المسلحة المناهضة للحكومة.

في ضوء هذا الوضع المتردي لحقوق الإنسان في السودان، يناشد كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، نظرة للدراسات النسوية، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ومنظمة "أري" لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان الدولي القيام بما يلي:

- تمديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لمدة عامين آخرين وإعادة ولاية السودان إلى مجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.
- تعزيز ولاية الخبير المستقل وضمان حصول صاحب الولاية على الدعم اللازم لتنفيذ الولاية بشكل كامل.
- حث حكومة السودان على التعاون الكامل مع ولاية الخبير المستقل.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع السودان، وغيرها من البلدان ذات السجلات المتردية لحقوق الإنسان، من الحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان.

كما ندعو الحكومة السودانية إلى ما يلي:

- إنهاء كافة أشكال العنف ضد المدنيين، ومنح الوكالات الإنسانية حق الوصول الكامل إلى مناطق النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، لاسيما في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال.
- المشاركة في مفاوضات مثمرة للتوصل إلى حلول سياسية للنزاع مع حركات المعارضة المسلحة وحل جميع القضايا الخاصة باستقلال جنوب السودان والتي لم تُحسم بعد.
- تسهيل عمل الخبير المستقل، وتنفيذ توصياته السابقة.
- وضع حد للانفلات من العقاب والتعاون بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية.
- إجراء تحقيقات مستقلة في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين والتي تشمل استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، فضلاً عن ظروف الاحتجاز السيئة وسوء معاملة المحتجزين.
- التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب ووضع حد فوري لممارسة التعذيب من قبل عملاء الدولة ضد جميع المحتجزين، بمن فيهم السجناء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين من المتمردين الذين أُلقي القبض عليهم.
- احترام التزاماتها بحماية شعبها، بما في ذلك حماية حرياته الأساسية، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر حريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

- تعديل التشريعات الوطنية، لاسيما قانون الأمن الوطني وقانون الصحافة والنشر، وقانون التطوع والعماد الإنساني، لضمان امتثال تلك التشريعات للمعايير الدولية الخاصة بحماية الحريات الأساسية.
- الوقف الفوري للمضايقات والاعتقالات والتعذيب التي تُمارَس ضد الصحفيين، وإلغاء القيود المفروضة على الصحف.